حركة التحرير الوطني
الفلسطيني
(فتح)

قضية اللاجئين الفلسطينيين ومفهوم الأمن القومي العربي

(6)

دراسات قانونية

قضية اللاجئين الفلسطينيين
ومفهوم الأمن القومي العربي

على الرغم من أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين نشأت منذ ما يقرب من نصف قرن (1948) ، فهي لاتزال قضية حية وحيوية من ناحية تأثيرها على الأمن والسلام الدوليين بشكل عام وعلى الأمن الاقليمي في منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، وهي بالتأكيد واحدة من هموم الأمن القومي العربي بحكم موقعها المحوري في الأمن الوطني الفلسطيني.

وهي إن كانت من أقدم قضايا اللاجئين في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية فهي الآن من أحدث قضايا اللاجئين التي تدور حولها المفاوضات سعياً لحلها وتسويتها. ففي ظروف عالم اليوم، ومع انتشار موجات الهجرة واللجوء والنزوح في مناطق كثيرة في العالم، ومع المخاوف المتزايدة من تأثير هذه الموجات على الاستقرار، أخذت قضايا اللاجئين تحتل مكانها البارز والساخن، بما فيها قضية اللاجئين الفلسطينيين، ليس فقط بسبب الجانب الانساني لهذه القضية الذي تعايش معه العالم طوال السنوات الماضية وإنما لأسباب سياسية تتعلق كلها بمحاولة المجتمع الدولي الوصول الى تسوية دائمة للصراع في الشرق الأوسط لذا كان من غير الطبيعي أن يتشكل اطار المفاوضات المتعددة المنبثق من مؤتمر مدريد للسلام (أكتوبر 1991) ليناقش قضايا ضبط التسلح والمياه والبيئة والتنمية ولا يذكر اللاجئين .. حتى اقترحت مصر تشكيل لجنة خاصة باللاجئين وهو أمر اعترضت عليه اسرائيل في البداية ثم وافقت دون أن تشترك في الجلسات الأولي بحجة وجود ممثلين للفلسطينيين من خارج الأراضي المحتلة، ثم عادت وحضرت وبدأت لجنة اللاجئين في مناقشة هذه القضية. ذلك يفرض البحث في مفهوم الأمن القومي العربي ومدي تأثير قضية اللاجئين الفلسطينيين في تشكيله.

تعريفات للأمن القومي العربي

توجز موسوعة السياسة[1] تعريفا عن الأمن القومي حيث تقول انه "تأمين سلامة الدول ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها الى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي.

ويقدم الدكتور عبد المنعم المشاط في كتابه "نظرية الأمن القومي العربي المعاصر" تعريفا "مجتمعيا" بعد أن يعرض للاتجاهات المختلفة التي تميز مواقف المفكرين العرب عن هذه القضية، فيقول:

"وترتيبا على ما سبق يمكن تعريف الأمن القومي بأنه "قدرة المجتمع على مواجهة ليس فقط الأحداث أو الوقائع الفردية للعنف، بل جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة للعنف"[2].

وفي الصياغة التي قدمتها دراسة حول الأمن القومي العربي، أعدت بناء على قرار مجلس الجامعة العربية رقم 5125 / سبتمبر 1992 وصدرت في القاهرة عن "جامعة الدول العربية"، محاولة تقديم تعريف جامع لمفهوم الأمن القومي العربي يمكن أن تتفق عليه الدول العربية الأعضاء.

يقول التعريف الخاص بهذه الدراسة:

"الأمن القومي العربي هو قدرة الأمة العربية على الدفاع عن أمنها وحقوقها وصيانة استقلالها

وسيادتها على أراضيها، وتنمية القدرات والامكانيات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية .. مستندة الى القدرة العسكرية والدبلوماسية، آخذة في الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة والامكانات المتاحة والمتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية، والتي تؤثر على الأمن القومي العربي"[3].

وللدكتور على الدين هلال[4] تعريف يري فيه ان "الأمن القومي يعني تأمين كيان الدولة ضد الأخطار التي تتهددها داخلياً وخارجياً وتأمين مصالحها، وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية".

وقد نقلت الدكتورة إجلال رأفت عن على الدين هلال في دراستها الخاصة "بالامن القومي العربي ومنطقة القرن الأفريقي" الصادرة عن مركز البحوث والدراسات السياسية - سلسلة بحوث سياسية (56)، كلية الاقتصاد جامعة القاهرة، مايو 1993، " بأنه سلامة حدود الدولة ومصالحها وقيمها وثقافتها من المخاطر المحدقة بها، وقد تكون هذه المخاطر خارجية آتية من دول الجوار أو الدول الكبرى وقد تكون داخلية كأن يهدد النظام الشرعي للدولة أو أمن المواطن في الداخل نتيجة فقدان مقدمات الأمن الثلاثة: القوة العسكرية والتنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي، فإن كان المقصود هو عدة دول مرتبطة بنظام اقليمي محدد كالدول العربية، تزاد على هذه العوامل دعامة اخرى رئيسية، ألا وهي ضرورة وجود حد أدني من الاتفاق على تحديد مصادر التهديد الرئيسية داخلياً وخارجيا مما يوجب رسم استراتيجية موحدة للدفاع عن هذا الكيان الاقليمي. ويتبع ذلك ضرورة توافر الارادة السياسية الموحدة وجهاز صنع القرار على المستوي القومي" [5].وقد أضافت إجلال رأفت في مفهومها للأمن القومي العربي" أنه محصلة لمجموع أمن الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية. والعلاقات العربية الآن تمر بمحنة حقيقية لعل أخطر سماتها التمزق والتشتت في السياسات والأهداف، حيث أصبح من أصعب الأمور على المهتمين بالشئون العربية رسم خطة واضحة لحماية الأمن العربي، بل أكثر من هذا وضع مفهوم موحد ومتفق علىه بين جميع الأطراف لما يطلق علىه الأمن القومي العربي"[6].

وكان الدكتور حامد ربيع قد انتقد بشدة هذا التمزق في كتابه "نظرية الأمن القومي العربي، والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط"[7]، قائلا "إن السياسة العربية مفتقرة بصورة واضحة لما يمكن أن يعبر عنه بكلمة الأمن القومي. مما لا شك فيه أن مفهوم الأمن القومي يرتبط ارتباطا عضويا بتكامل الكيان السياسي، والأمة العربية وهي متفرقة ومتجزئة متعددة الارادات لا يمكن أن تملك نظاماً للممارسة أساسه تكامل مفهوم الأمن القومي".

وقد عالج الدكتور عبد المنعم المشاط هذا الجانب في كتابه" نظرية الأمن القومي العربي المعاصر" عندما تحدث عن الأمن القومي بالمعني القطري/ الوطني، والأمن دون الاقليمي، والأمن القومي بالمعني الاقليمي منبها الى أن تحليل المستويات الثلاثة من الأمن يقوم على افتراضين رئيسيين: الأول أن الأمن القومي العربي هو حاصل الأمن القومي لكل الأقطار العربية، أو حصيلة مجموع الأمن القومي العربي لكل قطر عربي.. والثاني أن التنوع الشديد في الوطن العربي سكانيا واقتصاديا وعسكريا يضيف الى قدرات الوطن العربي نتيجة انسجام المصالح بين مختلف الأقطار وعدم تعارضها أو تضاربها... وان تحقيق الأمن القومي العربي يتضمن تحقيق الأمن القطري لكل دولة وأقطاره وإن كان العكس غير صحيح"[8].

وعندما ثار الجدل حول مفهوم الأمن القومي العربي مؤخرا واعتبره البعض أكذوبة أو مصطلحا دخل التاريخ[9] تتابعت الردود المصححة لهذا الرأي، وأكدت كلها بعبارات متنوعة أن "الأمن القومي العربي بمفهوم والتزامات وسياسات هو حقيقة واقعة رغم ما قد يعترضه من ردة أحيانا أو ضعف أحيانا اخرى"[10].

وبمراجعة كل الردود والتعقيبات التي نشرت على مقال "أكذوبة الأمن القومي العربي، للدكتور عبد العظيم رمضان، تبين أنها جميعا تتفق على استمرار التهديد الاسرائيلي، واعتبار هذا التهديد فاعلا ومستمرا) بل ورئيسيا) عند رسم السياسات والخطط الخاصة بالأمن القومي العربي دون أن ينفي ذلك وجود مصادر تهديد خارجية وداخلية اخرى بالطبع.

والدراسة المتأنية لأبعاد الاستراتيجية الاسرائيلية ضد الوطن العربي ولنظرية الأمن الاسرائيلي وللقدرات العسكرية والنووية الاسرائيلية تؤكد ان اسرائيل وجدت داخل الوطن العربي من أجل تهديد أمنه وان استمرارها لا يدوم إلا إذا استمر الأمن العربي معرضا للخطر[11].

وتنطوي الاستراتيجية الاسرائيلية ضد الوطن العربي على عدة أبعاد نركز منها على البعدين المرتبطين بقضية اللاجئين الفلسطينيين وهما: ضمان يهودية اسرائيل، ومنع قيام دولة فلسطينية.

1 - ضمان يهودية الدولة:

المبرر أمام يهود العالم لوجود إسرائيل في داخل الوطن العربي ولدعمها يكمن في أنها دولة يهودية تقطنها أغلبية تنتمي الى الديانة اليهودية وتتحدث العبرية، ولقد صار الحفاظ على يهودية اسرائيل الشغل الشاغل لكافة الحكومات الاسرائيلية المتتالية منذ إعلان إنشاء الدولة عام 1948، سواء أكان ذلك لأسباب أيديولوجية أو أمنية أو اقتصادية .. مع ارتباط حركة الهجرة صعودا وهبوطا بتطورات الصراع العربي الاسرائيلي، وظهور مصطلح "الحرب الديمغرافية بين العرب واسرائيل"[12].

ولقد توالت الهجرات اليهودية الى فلسطين بدءا من نهاية القرن التاسع عشر حتى وقتنا الراهن حتى صار عدد سكان إسرائيل حوالى 3.4 مليون نسمة، وهو عدد أقل من عدد الفلسطينيين في العالم والبالغ عددهم 000،654 نسمة، وإن كان أقل من نصف هذا العدد يوجد على الأراضي الفلسطينية سواء في الضفة الغربية (ما بين002،869 -000،134،1) أو قطاع غزة)100،449 أو داخل إسرائيل ذاتها) عرب إسرائيل 200،597)[13].

ومنذ حرب 7691، والمسئولون الاسرائيليون يبدون قلقا شديدا إزاء مسألة التوازن الديمغرافي داخل اسرائيل، وهكذا انشئت لأول مرة في عام 1967 وزارة الهجرة، كما صدر عن الكنيست عام 1971 قرارا يقضي بمنح الجنسية الاسرائيلية تلقائيا لأي يهودي يود الهجرة الى اسرائيل حتى قبل أن يغادر الدولة التي ينتمي الها ويحمل جنسيتها[14].

2 - منع قيام دولة فلسطينية:

يدرك الا سرائيليون ادراكا تاما ان استمرار المشكلة الفلسطينية دون حل، وعدم اقامة دولة فلسطينية في فلسطين هو اسلوب مثالى لاستمرار الانقسام والتجزئة العربية فضلا عن استنزاف الموارد المالية والبشرية العربية.

وينبني رفض اسرائيل لقيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة أو على أي جزء يتحرر من فلسطين الى أسس أيديولوجية وسياسية واستراتيجية وديمغرافية، كذلك على أنه ينبغي أن يضمن أي مشروع للحكم الذاتي ألا ينتج عنه قيام دولة فلسطينية بأية صورة ويعود ذلك في الواقع الى أنه وإن كان الصراع في الشرق الأوسط يقوم بين العرب من ناحية واسرائيل من ناحية اخرى، إلا أن جوهر الصراع يدور حول حق الفلسطينيين في العودة الى أراضيهم وانشاء دولتهم المستقلة، وهو ما يعني - من وجهة

نظر إسرائيل - نفي الوجود الاسرائيلي على أرض فلسطين.

وقد خلق احتلال الضفة الغربية وغزة وضم الجولان السورية الى اسرائيل معضلة حقيقية أمام الحكومات الاسرائيلية بخصوص الحفاظ على يهودية اسرائيل، ومن ثم كانت سياسة الاحتلال الاسرائيلي هي بعد 1967 أيضا تفريغا لفلسطين من الفلسطينيين، وهكذا فقد بلغ عدد الفلسطينيين الذين أجبروا على ترك فلسطين منذ عام 1967وحتى عام 1986 أكثر من 149،000[15،16]. وإذا كانت الاستراتيجية الاسرائيلية القائمة على هاتين الدعامتين)ضمان يهودية الدولة ومنع قيام دولة فلسطينية) تشكل التهديد الرئيسي على الأمن القومي العربي بشكل عام .. فإن مواجهة هذا التهديد عربيا لم يتحقق بشكل اجماعي طوال الوقت وان كانت كل الدول العربية لاتزال تعلن التزامها بذلك.

وكما يذكر الدكتور المشاط في مقالته المنشورة في الأهرام في1994/4/14" فانه لا يمكن التمييز بين دول قريبة أو بعيدة عن اسرائيل أو دول مواجهة أو دول تربطها باسرائيل التزامات قانونية لأنه مع استمرار التهديدات الاسرائيلية التقليدية سوف تدخل في تهديدات اخرى تتناسب وطبيعة المرحلة المقبلة" [17]، ويؤكد الدكتور المشاط "ان الأمن القومي العربي بمفهوم والتزامات وسياسات هو حقيقة واقعة رغم ما يعترضه من رده أحيانا أو نكسات أحيانا اخرى..."

ويمكن ربط الأمن القومي العربي بقضية اللاجئين الفلسطينيين من المنظورين التالين:

1. ان قضية اللاجئين باعتبارها جزءا من القضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي بشكل عام تعد أحد أوجه التهديد الاسرائيلي للأمن القومي العربي حيث تبني اسرائيل استراتيجيتها ضد العرب على أساس منع عودة اللاجئين الى فلسطين.
2. ان وجود اللاجئين كمجموعات بشرية داخل مناطق متوترة من العالم العربي يعد مصدر تهديد لأمن هذه المناطق سواء من زاوية ما تحدثه من تغيير في التوازن الديموغرافي في البلدان قليلة السكان مثل لبنان والأردن أو بما تخلقه بوجودها ونشاطها من مبررات للتوتر العسكري مع إسرائيل كما حدث في لبنان قبل الغزو عام 1982) وما يزال يحدث حتى الآن في جنوب لبنان) أو باستخدام حكومة هذا البلد أو ذاك الوجود الفلسطيني كورقة ضغط على اسرائيل وعلى القيادة الفلسطينية في الوقت نفسه.

اللاجئون الفلسطينيون والأمن القومي العربي:

يتعرض الأ من القومي العربي للمخاطر بسبب مشكلة اللاجئين لكونها جزءا من القضية الفلسطينية، من عدة جوانب هي:

ارتبط نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين باعلان دولة اسرائيل عام 1948 ومنذ ذلك الحين صارت هذه المشكلة جزءا لا يتجزأ من الصراع العربي الاسرائيلي العام وعلقت جميع محاولات تسويتها على حل ذلك الصراع. ولكن بتقادم الصراع تحولت المشكلة الى واحدة من أعقد مشكلاته التي قد لا تحل بشكل نهائي حتى في حالة تسوية الصراع مؤقتا. وتأكد ذلك بانعقاد مؤتمر مدريد لمفاوضات السلام في 30 أكتوبر 1991.. عندما استبعدت قضية اللاجئين من المفاوضات الثنائية ولم تدرج في أعمال المفاوضات المتعددة إلا بعد المبادرة المصرية في الاجتماع الأول للمفاوضات متعددة الأطراف في موسكو. ولم تحرز تقدما ملموسا يذكر.

وفي اتفاق أوسلو 13 سبتمبر 1993المعروف باعلان المبادئ اتفق على إرجاء مشكلة اللاجئين الى المرحلة النهائية من المفاوضات تأكيدا على صعوبة تسويتها. ولكن الحديث عن اللاجئين لم يتوقف اذ

استغلت المعارضة الفلسطينية لاتفاق أوسلو الموقف بتأجيل مناقشتها كواحدة من الحجج التي ترفض بها الاتفاق.

وقبيل توقيع اتفاق القاهرة في 4/5/1994سأل صحافيون رئيس الوزراء الاسرائيلي رابين عما إذا كانت اسرائيل على استعداد للسماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة أجاب رئيس الوزراء الاسرائيلي بأن مسئولية اللاجئين يتحملها أولئك الذين شنوا حربا عام 1948ضد وجود اسرائيل نفسه، واستطرد قائلا "لقد خسروا الحرب" وأضاف "هناك مشكلتا لاجئين، أكرر مشكلتا لاجئين، اذ استوعبت اسرائيل في الفترة من عام 1949 - 1954نحو ستمائة ألف يهودي من المجتمعات اليهودية في البلدان العربية والاسلامية وهؤلاء فروا تاركين ممتلكاتهم وراءهم، وأكد أن قضية اللاجئين يمكن البحث فيها بعد التوصل الى حل نهائي للصراع العربي الاسرائيلي، وينبغي البحث عن طرق جديدة لحلها"[18]

ويعكس هذا التصريح الاتجاه الاسرائيلي الساعي الى تحميل مسئولية حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين للأطراف العربية، وربط مشكلة اللاجئين العرب بما يسمونه مشكلة اللاجئين اليهود بهدف تحويل القضية الأساسية الى قضية تعويضات متبادلة. وفي المقابل تصر الأطراف العربية على أن حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين الأساسي شرط لاحلال السلام وترفض ربطها بما تزعمه اسرائيل عن مشكلة اللاجئين الى هود.

وقد أكدت مصر بلسان الأطراف العربية المشاركة في الجولة الرابعة من أعمال لجنة اللاجئين المنبثقة عن المفاوضات والتي عقدت في القاهرة في 11 مايو 1994، الموقف ازاء قضية اللاجئين على أنه "دون حل عادل لهذه المشكلة فانه لن يكون هناك سلام ولا استقرار في المنطقة خاصة بعد ما شعر الفلسطينيون بأنهم وحدهم هم الذين تركوا ليعانوا من الحرمان من حقوقهم المشروعة المعترف بها بعدما تحرر اخوانهم في ناميبيا وجنوب افريقيا من الهيمنة الخارجية والتمييز العنصري البغيض"[19].

ولا يرجع الموقف العربي الملتزم بقضية اللاجئين الفلسطينيين الى الأبعاد الانسانية لهذه المشكلة الانسانية فحسب أو الالتزام القومي العربي العام (المستمر) بهذه القضية وبقضايا الصراع العربي الاسرائيلي، وإنما يرجع أيضا الى ادراك هذه الدول أن استمرار مشكلة اللاجئين يهدد أمنها القطري (داخليا وخارجيا) كما يهدد الأمن القومي العربي ككل، خاصة بالنسبة للدول التي يكثر الوجود الفلسطيني داخلها مثل الأردن ولبنان وسوريا.

فاذا كانت قضية اللاجئين الفلسطينيين هي من مصادر التهديد للأمن القومي العربي بشكل عام، ولا يزال الالتزام العربي العام - الجماعي والفردي - هو ضرورة تنفيذ قرار 194للأمم المتحدة القاضي بالعودة و التعويض، وهو ماتسجله كافة القرارات العربية الجماعية، وقد جري التعامل معها في اطار كافة المشاريع والخطط العامة، فإن التطورات السياسية العربية والاقليمية أدت مع الوقت الى بروز خصوصيات في علاقة هذه المشكلة مع كل دولة عربية على حدة.. سواء بسبب موقف هذه الدولة المعنية في التعامل مع جماعة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين فيها قانونيا أو بسبب قرب هذه الدولة أو تلك من مصدر التهديد الرئيسي ألا وهو اسرائيل كما سبق الذكر.

وفي المرحلة الحالية التي تطرح فيها قضية اللاجئين الفلسطينيين على موائد التفاوض الثنائية، تتداخل وتتعارض مواقف الدول العربية المفاوضة، وهو ما يحتاج الى دراسة مواقف كل دولة على حدة وبخاصة المملكة الأردنية الهاشمية (الأردن)، ولبنان، سورية.

اللاجئون الفلسطينيون والأمن القومي القطري الأردني:

الأردن هو البلد الوحيد في المنطقة الذي يذكر الأمن السكاني في سياق استراتيجيته، وهو يصر على أن حل المسألة الفلسطينية يجب أيضا أن يجعل التوازن الضئيل بين السكان يميل لصالح الهاشميين[20].

ويرجع اهتمام الأردن على هذا المستوي الاستراتيجي بقضية اللاجئين لكونه البلد العربي الوحيد الذي تحول جغرافيا وديموغرافيا عام 1948، بوصول أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين ليس فقط الى الضفة الشرقية لنهر الأردن وإنما أيضا الى الضفة الغربية التي أصبحت جزءا من المملكة الأردنية الهاشمية عندما ضمها الملك عبد الله وأصبح الأهالى العرب في الضفتين يعتبرون أردنيين من الناحية القانونية. ولقد عارض فلسطينيون كثيرون وحدة الضفتين ولكنهم شعروا بأن الحياة في حماية الأردن هي أفضل خيار لهم[21].

وكانت الحرب الأهلية التي نشبت في سبتمبر 1970 والتي أطلق عليها الفلسطينيون اسم أيلول الأسود من المعالم الأساسية في تاريخ الأردن الحديث، وقد قسم هذا الصراع سكان المملكة أكثر من أي حدث آخر الى خطين: أردني وفلسطيني، وتبادل الطرفان الاتهامات وبدأت تتحدد قوميتان متميزتان[22].

ولكن الملك حسين أبقي على صلته بالفلسطينيين لأنه لم يشأ أن يسجل في التاريخ انه الزعيم العربي الذي فقد مدينة القدس وكان لايزال يأمل في أن يستردها، ثم انه كان يعرف أن مقدرة الأردن في الحصول على النقود من الخارج تتوقف على اشتراكه في النزاع الفلسطيني وأن فض العلاقة بالضفة الغربية يعني قطع شريان الحياة الاقتصادي للمملكة وتقويض أساسي رئيس للحكم الهاشمي[23].

بعد حرب الخليج الثانية، وبسببها عاد عدد كبير من الفلسطينيين (300 ألف لبعض التقديرات) من الكويت الى الأردن. وكانت تلك سياسة كويتية أعلنها المسئولون الكويتيون بأنهم ينتوون طرد العديد من الفلسطينيين الذين يبلغ عددهم 120 ألف فلسطيني، وينتوون منع أغلب الفلسطينيين الاخرين الذين تركوا الكويت ويبلغ عددهم 180 ألفا من العودة الى الكويت ولما كان هؤلاء بلا مأوي ويعانون العوز ويشعرون بالمرارة لم يجد كثيرون منهم مكانا يذهبون اليه سوي الأردن وهم يعلمون أنهم سوف يعانون هناك في ظل اقتصاد مسحوق بالفعل مع خطر يتهدد عرش الملك حسين[24] وقد أضاف هذا العدد الكبير أعباء جديدة اقتصادية وسياسية وديموغرافية على النظام الملكي. كما أضاف أعباء جديدة على مخيمات اللاجئين التابعة للأمم المتحدة هناك. وقد قدرت دراسة لمركز البحوث التابع لمكتبة الكونجرس بعنوان " السلام في الشرق الأوسط وقضايا الأمن " أعدتها كارول ميجالوفتز ونشرت في سلسلة دراسات هذا المركز بتاريخ 2 يونيو 1992، قدرت أن مئات الألوف من الفلسطينيين أرغموا على الرحيل وذهبوا الى الأردن أو المناطق المحتلة حيث يعيش ما يقدر بـ 300 ألف "عائد" والحياة هناك مع الأقارب أو في الفنادق أو الشقق المستأجرة، وذهب منهم حوالى 60 ألف للعيش في مخيمات اللجوء التابعة للأمم المتحدة خارج عمان.

في ظل هذه الضغوط الداخلية والخارجية وضع الملك حسين المبادئ التي يتبعها في معالجته للصراع العربي الاسرائيلي وهي "أولا: الحاجة الى تسوية شاملة تقبلها جميع الأطراف التي يعنيها الأمر، خاصة منظمة التحرير الفلسطينية. ثانيا ترتبط هموم الأردن(مثل اللاجئين والمياه والحدود وترتيبات الأمن ووضع القدس) ارتباطا لا ينفصل بالقضية الفلسطينية، ولا يمكن حلها بشكل منعزل عنها، وأخيرا أن الصلح المنفرد مع اسرائيل الذي يتجاهل المشكلة الفلسطينية يمكن أن يؤدي الى نفور الفلسطينيين المقيمين في الأردن"[25].

وعندما وجد الملك حسين نفسه مستبعدا من المفاوضات السرية التي أدت الى اتفاقية اعلان

المبادئ بين اسرائيل ومنظمة التحرير أصبح علىه أن يعمل لكي لا يكون بلده على الهامش، ووقع الأردن سريعا مشروع جدول الأعمال الذي يدور حوله التفاوض مع اسرائيل، ثم قرر الملك في شهر يوليو 1994 الاسراع في التفاوض الثنائي مع اسرائيل ورفع مستواه الى مستوي القمة التي انعقدت في البيت الأبيض في واشنطن بينه وبين رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين وبرعاية الرئيس بيل كلينتون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

يتبين مما سبق أن الأردن (المملكة الأردنية الهاشمية (هو أكثر الدول العربية تأثرا في جانب أمنه (القومي) بعنصر اللاجئين الفلسطينيين وهو العنصر الذي يدخل في تكوين كافة مجالات تشكيل الدولة سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو أمنية أو حتى عسكرية، وكذلك في مجال العلاقات الخارجية الدولية للأردن وهو ما يجعل الملك وأي قيادة أردنية تضعه في اعتبارها عند تحديد أي سياسة واتخاذ أي خطوة.

وبينما يمكن لأي دولة عربية الاكتفاء بالمطالبة بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين الفلسطينيين، وترك الفلسطينيين للتفاوض حول هذا الموضوع. فإن الأردن (ومن بعده لبنان) ليس في امكانه أن ينعزل عن أي مفاوضات خاصة بتحديد مستقبل اللاجئين، ذلك أنه مهما كانت أشكال الحل المقترح بالسلم أو بالحرب فان الأردن كدولة معرض لهزة كبيرة اذا لم يكن مشاركا في الات التنفيذ.

وهناك اتفاق بين الأطراف الثلاثة المعنية، الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل على قيام كونفيدرالية أردنية فلسطينية، ولكن تفاصيل مثل هذا الاطار لم يتم الاتفاق عليها بعد. وبينما يؤجل الطرفان الأردني والفلسطيني مناقشة شكل الكونفيدرالية المقبلة مؤسسيا من الناحية السياسية فان المفاوضات حول العلاقات الاقتصادية بينهما وبين كل منهما وبين اسرائيل تشهد تحركات واتصالات متوترة أحيانا مع محافظة كل طرف على عدم قطع القنوات والمفاوضات.

الأردن يخشي تحول المساعدات الدولية لسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، ويخشى تحول رؤوس الأموال الى هناك.. في الوقت نفسه ترغب اسرائيل في أن تمر هذه الاستثمارات والمعونات من خلال مؤسساتها وشركاتها. كما يخشي الأردن أن تتحول مدخرات الفلسطينيين المقيمين على أرضه الى مناطق الحكم الذاتي المؤقت ويحرم هو منها، فضلا عن انه ليس من المتوقع عودة عدد كبير من الفلسطينيين اذا ما تم الاتفاق على العودة، والأ رجح أن يختار الكثيرون الاحتفاظ بمنازلهم وربما بمشاريعهم في الضفتين معا وكان هذا واقعا قبل عام 1948 وتأكد في الفترة ما بين هذا التاريخ وعام 1967بل وبعد ذلك .

من وجهة نظر إسرائيل فان تصوراتها في هذا الشأن تسير في اتجاه ان الاتفاق بين منظمة التحرير واسرائيل هو أساس السلام والتنمية، ولكن هذا الأساس مفتوح لكي يضم الكيان الفلسطيني والأردن واسرائيل حتى أن بعض الدراسات تقترح إنشاء منطقة تجارة حرة بين الثلاثة.

يقول ستانلى فيشر(وهو نائب الرئيس السابق وكبير الاقتصاديين في البنك الدولي ورئيس ادارة الاقتصاديات في معهد ماسا شوستس للتكنولوجيا) في دراسة أشرف عليها لحساب ذلك المعهد واستخلص منها بحثا بعنوان "تحقيق الرخاء الفلسطيني" أن المهم هو التعاون الاقتصادي الاقليمي الذي ستحدده ترتيبات التجارة، وهو يوصي " باقامة مؤسستين اقليميتين جديدتين: معهد بحوث الشرق الأوسط لا جراء بحوث السياسة ومصرف اقليمي جديد: بنك الشرق الأوسط للتعاون والتنمية، ويتمثل الهدف الأساسي لهذا البنك في تنمية المشروعات الاقليمية التي تضم الاقتصادات الأردنية والفلسطينية والاسرائيلية"[26].

الباب مفتوح أمام احتمالات عدة لمستقبل الأردن، فإذا لم تتم تسوية شاملة ترضي الفلسطينيين (أغلبية المقيمين على الضفة الشرقية للأردن) فان النظام الأ ردني سيواجه خطر قيام تحالف بين

الفلسطينيين الغاضبين والقوي الاسلامية الرافضة وهو تحالف يمكن أن يطيح بالملك والنظام الملكي ويغير جوهر الكونفيدرالية المقترحة عند تنفيذها. وهذا الاحتمال تخشاه اسرائيل أيضا التي قد تكتشف عودة النفوذ الاسلامي الى داخل الأراضي الفلسطينية من بوابة الأردن.

وهناك احتمال آخر أن لا تتم التسوية على نحو يرضي الجارين الكبيرين للأردن وهما سورية من جانب والعراق من جانب آخر، وعندئذ يتهدد الاستقرار الداخلي في الأردن خاصة إذا استمرت علاقاته متوترة مع المملكة العربية السعودية وهو توتر له أصول تاريخية قديمة.

واذا تعقدت مفاوضات التسوية ولم يتم التوصل الى تسوية شاملة في الشرق الأوسط، مع استمرار التوجه الاسرائيلي نحو التمدد اقتصاديا، أي مع استمرار التوجه الاسرائيلي الأمريكي لتجنب نشوب حرب اخرى في منطقة الشرق الأوسط فسوف تتخلي الولايات المتحدة واسرائيل عن النظام الملكي الهاشمي، وقد يجري تقسيم الأردن وتوزيعه على سورية والعراق والسعودية وفلسطين وهو مشروع قديم منذ أوائل السبعينات أشار اليه بريجنسكي في حديث مع جيمس شيلزنجر عندما قسم شعوب المنطقة الى بدو وغير بدو.

وفي كل الأحوال فان اللاجئين الفلسطينيين في الأردن - الذين يشكلون ما يقرب من ربع اللاجئين الفلسطينيين في العالم وأكثر من ثلثي سكان الضفة الشرقية (الأردن)- سيكون لهم الدور الأساسي في كل تغيير. مما يجعلهم عاملا أساسيا عند تشكيل كافة خطط المحافظة على الأمن القومي القطري الأردني.

اللاجئون الفلسطينيون والأمن القومي القطري للبنان:

يخشي لبنان ألا يتم حل قضية اللاجئين الفلسطينيين فتظل قائمة على أرضه أو أن تحل بالتوطين وعندئذ يختل التوازن السكاني داخلها.

ويتميز لبنان عن غيره من الدول العربية فيما يتعلق بعلاقة أمنه القومي/ القطري بالأمن القومي العربي العام أو حتى بالأمن القومي دون الاقليمي حسب المستويات التي ذكرها الدكتور المشاط في كتابه نظرية الأمن القومي المعاصر، يتميز بالتداخل الشديد بين هذه المستويات الثلاثة بحيث يصعب الى حد كبير الحديث عن مستوي واحد منها دون الحديث عن المستويات الاخرى، ويرجع ذلك الى عوامل عدة منها وأهمها: امتداد أرضه مع أرض فلسطين (كان جنوب لبنان وشمال فلسطين تحت ولاية واحدة في ظل الحكم العثماني)، واشتراك مياهه مع مياه شمال فلسطين (الليطاني وروافده ومصباته[27] وترابط سكانه بعلاقات أسرية وتشابههم حتى في المذاهب الدينية (مسلمون سنة، مسلمون شيعة، دروز، موارنة)، بالاضافة الى أن المنطقتين (الجليل الفلسطيني وجنوب لبنان) مستهدفين في كافة المشاريع الصهيونية. الى جانب ذلك فان وقوع البلدين على الشاطيء الشرقي للبحر المتوسط - حيث عرفت عبر التاريخ موانئ تفضي الى طرق تعبر سلسلة الجبال نحو الشرق مثل حيفا في فلسطين وصور وصيدا وطرابلس في لبنان- جعل البلدين يتأثران كثيرا من الناحية الحضارية والثقافية بالحملات والقوافل التجارية القادمة من أوروبا.

وفي العصر الحديث وبعد عام 1948وارساء خط وقف اطلاق النار واعتباره خط الهدنة في عام1949، واستقبال لبنان لعشرات الألوف من اللاجئين الفلسطينيين، وازدياد عدد هؤلاء اللاجئين مع مرور الزمن واستقرارهم فيما يقرب من خمسة عشر مخيما للاجئين، بل وخارج المخيمات، ازداد ارتباط الأمن القومي/ القطري اللبناني بالأمن القومي العربي العام وبالأمن القومي الفلسطيني والسوري بشكل خاص. ودفع لبنان كدولة وكشعب ثمنا فادحا بسبب هذا الصراع خاصة بعد أن انتقلت قوات منظمة التحرير

الفلسطينية وقيادتها الى جنوب لبنان والى بيروت العاصمة منذ 1969.

منذ ذلك التاريخ، وخاصة بعد 1971 وتوقف النشاط الفدائي عبر نهر الأردن وانتقال كل النشاط الى جنوب لبنان وهذه المنطقة تشهد حربا متواصلة لا يكاد يمر أسبوع- وأحيانا كل يوم دون أن تقوم قوات الجيش الاسرائيلي بقصف القري والمخيمات الفلسطينية واللبنانية ليس فقط في الجنوب وانما أيضا في شمال لبنان وشرقه حيث توجد بعض المخيمات الفلسطينية وحول بيروت العاصمة نفسها.

لقد بلغت هذه الحرب المتواصلة ذروتها في صيف عام 1982عندما قام الجيش الاسرائيلي باجتياح جنوب لبنان والاشتباك مع الجيش السوري في منطقة البقاع وواصل حصار بيروت العاصمة ثم اقتحمها بعد ثلاثة أشهر لتكون العاصمة العربية الأولي والوحيدة التي احتلها (اذا استثنينا مدينة القدس الشريف التي لا تعتبر من الناحية الرسمية عاصمة عربية حتى الآن). ثم انسحب ليواصل احتلاله لشريط حدودي يسيطر علىه منذ عام 1978 ويديره عن طريق فرقة عسكرية لبنانية محلية يطلق عليها اسم جيش جنوب لبنان، ولا تزال هذه الحرب الدومية مستمرة حتى الآن بحيث يمكن القول بان ما بقي من أشكال الصراع المسلح بين العرب واسرائيل هو في لبنان فقط.

في كل هذه الحرب المتواصلة يلعب اللاجئون الفلسطينيون في لبنان أدوارا مباشرة تتراوح ما بين ان يكونوا عاملا مؤثرا في التوازن الداخلي وما بين أن يقوموا هم كمجموعة بشرية متميزة بالمواجهات المسلحة ضد اسرائيل وجيشها، منفردين أو متحالفين مع مجموعات لبنانية مختلفة كانت في أغلب الأحوال من المسلمين بطائفتيهم ولكنها كانت في بعض الأحوال تضم مجموعات من الطوائف الدورزية والمسيحية الاخرى، بل ان هذا التحالف اعتمد في فترة من الفترات (1985- 1987 على تحالف مباشر مع القوات اللبنانية في مواجهة القوات السورية من جانب والاسرائيلية من جانب آخر[28].

وفي لبنان أيضا لا يمكن دراسة مفاهيم الأمن القومي الخاصة به دون البحث عن الدور العربي الخارجي، وتأثيره ليس فقط في التوازنات الداخلية وانما أيضا في الترتيبات المؤسسية الداخلية. واذا كان للدور السوري بحكم الجوار الجغرافي والروابط الاقتصادية بل والبشرية دور واضح مسلم به من جميع الطوائف في لبنان، واذا كانت عروبة لبنان بالرغم من رفض بعض اللبنانيين للفكرة هي أيضا مسلم بها من جميع القوي والطوائف مع اختلاف رأيين أحدهما يري أن لبنان عربي والآخر يري أن لبنان ذو وجه عربي[29]، فان الظروف الداخلية في لبنان والتزامه بقواعد السوق الحرة واقتصاد الخدمات والسياحة أعطي فرصا كثيرة لكل الدول العربية المعنية سواء بالصراع ضد اسرائيل أو بالصراع فيما بينهم لأن تقيم لها مؤسسات اقتصادية واعلامية وخدماتية تعمل من خلالها على الساحة اللبنانية.

في مثل هذا الوضع عاش اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، وكانوا حتى عام 1969محرومين من أي نشاط سياسي علني داخل وخارج المخيمات ومحكومين بسلطة المكتب المعروف بالمكتب الثاني اللبناني. ومنذ عام 1969 وبعد توقيع اتفاق القاهرة بين منظمة التحرير الفلسطينية ولبنان حول تنظيم الوجود الفلسطيني المسلح في منطقة الجنوب، وحول العلاقة بين فلسطينيي المخيمات والدولة انطلق النشاط الفلسطيني ليصل الى ذروته الى أن أخرجت قوات منظمة التحرير الفلسطينية من جنوب لبنان والعاصمة بيروت ثم اخراج القيادة الفلسطينية مرة اخرى على يد الجيش السوري من طرابلس في الشمال ثم اخراج من تبقي من قوات موالية للمنظمة في مخيمات بيروت بعد حرب المخيمات (1985 - 1978)ليقتصر تأثيرهم الفعلى اليوم على المنطقة من مدينة صيدا حتى مدينة صور، حيث تجري التحالفات غير المعلنة أحيانا مع مجموعات المقاومة الاسلامية، ومجموعات قومية وتقدمية اخرى في ظل سيطرة مباشرة أو غير مباشرة للأجهزة الأمنية السورية وأجهزتها.

وكما يتميز لبنان بين الدول العربية بتركيبته وظروفه فإن مجموعة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين

على أرضه يتميزون عن باقي اللاجئين الفلسطينيين في جوانب عدة أهمها في مجال بحثنا هذا دورهم النشط في الصراع، وكذلك مستقبلهم اذا ما تمت التسوية وتوقف العنف المسلح على جبهة لبنان الجنوبية.

بالنسبة للمجموعات الاخرى من اللاجئين الفلسطينيين فانها جميعا قد تجد حلا مناسبا لها إما بالعودة إذا تم الاتفاق على ذلك .. أو بالتجنس بجنسية الدولة المضيفة، وهو أمر ممكن بالنسبة لبلاد عربية عدة .. أو بالحصول على حق المواطنة من الدولة الفلسطينية مع الاستمرار بالاقامة في البلد المضيف حسب القوانين المعمول بها في الاقامة والعمل بينما اللاجئون الفلسطينيون في لبنان ليست لديهم فرص كبيرة في أي من الاقتراحات السابقة.. فهم في مجموعهم من لاجئ عام 1948أي من الذين تأجل بحث مصيرهم الى المرحلة النهائية في عملية المفاوضات الجارية وحتى عندئذ فهم في معظمهم من المدن والقري الساحلية في فلسطين، وهذه دمرت وأزيلت وليس من المتصور عمليا في المرحلة الحالية على الأقل عودتهم الها باستثناء من سيعودون في عمليات لم الشمل مع عائلاتهم المقيمة في القري الباقية.

كذلك ليس من المتوقع أبدا أن يحصلوا على الجنسية اللبنانية إذ أن تكوين لبنان المؤسسي والطائفي يجعل مقاومة مثل هذه الخطوة ليست قاصرة فقط على المسيحيين الموارنة بل وعلى أجزاء من الطوائف الاخرى أيضا(30) وبعد توقيع اتفاق أوسلو (اعلان المبادئ في واشنطن 13 سبتمبر 1993 صرح جميع القادة اللبنانيين بانهم يرفضون توطين الفلسطينيين في لبنان.

حتى الاقتراح بالحصول على حق المواطنة من الدولة الفلسطينية المقبلة والاقامة في لبنان ليس ممكنا.. ففي لبنان الآن مشكلة بطالة خاصة بين الجنوبيين وهو لم يعد في حاجة لأيدي عاملة رخيصة كما كان الحال في الخمسينات، وكذلك فان القيادات اللبنانية تخشي باستمرار قيام تحالف بين الفلسطينيين وبين هذه القوي السياسية أو الطائفية أو تلك في لبنان مما يخل "باللعبة السياسة الداخلية".

ومما يزيد من محنة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ان اسرائيل بدورها ترفض توطينهم هناك إذ إن بقاءهم، وخاصة في منطقة الجنوب معناه قيام منطقة فلسطينية لبنانية عربية تمتد من حيفا الى صيدا بينها مصالح وأواصر قربي مما سيرجح الطابع العربي لمنطقة الجليل في شمال فلسطين المحتلة عام 1948، وهو ما لا تتحمله القيادة الاسرائيلية ولقد ثبت أن أحد أهداف الاجتياح الاسرائيلي في عام 1982كان هو تفريغ لبنان من الفلسطينيين. ولقد أعلن شارون وقتذاك صراحة أن أهداف الحملة هي تدمير البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية في المخيمات كما صدرت الأوامر للقوات الاسرائيلية بأن ادفعوهم- أي الفلسطينيين- شرقا نحو البقاع الشرقي اللبناني والسوري.

هناك اقتراحات "بنقل" اللاجئين الفلسطينيين من لبنان الى شمال سوريا أو الى العراق، بل إن البعض يقترح نقلهم الى غور الأردن تحت سلطة الحكم الذاتي وهو اقتراح يتنافي مع طبيعة هؤلاء اللاجئين الفلسطينيين الساحلية. وهناك محاولات مستمرة لتشجيع أعداد كبيرة منهم -خاصة المسيحيين- على الهجرة الى دول شمال أوروبا الاسكندنافية والى كندا واستراليا.

بل إن بعض اللبنانيين يقدر أن لبنان كان هو الخاسر الأول من الصراع العربي الاسرائيلي بسبب وجود الفلسطينيين فيه وقد ظهرت مؤخرا دعوات بطلب تعويضات دولية عن هذه الخسائر يقول أصحابها: "لابد من الحصول على التعويضات من الخارج عن الأضرار التي تحملناها من جراء تحويل الأراضي اللبنانية الى ساحة حرب في الصراع العربي- الاسرائيلي دون ارادة الدولة.

فضخامة الهجمات العسكرية الاسرائيلية ضد الأراضي اللبنانية انتقاما من الهجمات الفلسطينية المتقطعة انطلاقا من الأراضي اللبنانية هي التي خلقت حال الانقسام الذي بدا سياسيا وتحول طائفيا

بسبب المتدخلات التي ظهرت في شئون لبنان الداخلية من كل الأطراف المعنية بالصراع العربي - الاسرائيلي[31].

في كل حال من الأحوال تظل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان مجمدة الى حين تتحرك عجلة التفاوض السورية اللبنانية مع اسرائيل والأرجح ان التوجه السوري بشأن قضية اللاجئين الفلسطينيين، وبشأن العلاقة السورية اللبنانية هو الذي سيحكم مصيرهم.

اللاجئون الفلسطينيون والأمن القومي/ القطري السوري:

مع أن عدد الفلسطينيين الذين لجأوا الى سورية قليل بالنسبة لمجموع عدد اللاجئين الفلسطينيين وهم أقل من أولئك المقيمين في لبنان، كما أن عددهم لا يزيد على سبع أولئك الذين لجأوا الى الأردن إلا أنه وبسبب العلاقات التاريخية بين سورية وفلسطين والدور الذي لعبته دمشق كعاصمة عربية بعد انهيار الدولة العثمانية، وسابقة لجوء القيادات الفلسطينية المجاهدة اليها والانطلاق منها الى فلسطين في المعارك ضد الغزو الصهيوني والاحتلال البريطاني، فإن هذه المجموعات من اللاجئين تضم فيما بينها عناصر مجاهدة ومناضلة ذات تاريخ كمن تبقي من جماعات الشيخ عز الدين القسام ومن تبقي من جيش الانقاذ الذي قاده فوزي قاوقجي وغيرهم.

ولقد لعب هذا التكوين الخاص دوره في "تسييس مجموعات اللاجئين التي لجأت الى سوريا من الجليل الأعلى الفلسطيني المحتل عام 1948وساعد على ذلك الأجواء السياسية العروبية ووجود أحزاب قومية قديمة وحديثة نشطة عملت وما تزال تعمل بين اللاجئين ولم يتراجع دورها الا بعد ظهور المنظمات الفلسطينية "المستقلة" ومن بعد توتر العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والقيادة السورية المنتمية الى حزب البعث ثم الاشتباكات التي وقعت بين قوات منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان والجيش السوري والتي ظلت مستمرة بشكل منقطع حتى انتهت بابعاد رئيس منظمة التحرير الفلسطينية من دمشق في أواخر عام 1982، وارغامه على الخروج من طرابلس في لبنان في أواخر عام 3891 ثم حصار مخيمات بيروت (1985 - 1987)وارغام أنصار منظمة التحرير الفلسطينية على الانسحاب منها الى مخيمات جنوب لبنان. كل ذلك أدي الى تراجع دور اللاجئين الفلسطينيين في سوريا الذين انحاز معظمهم الى خط القيادة الفلسطينية وان تكتموا في ظل الحكم القائم الاعلان عن رأيهم.

ومنذ حرب أكتوبر عام 1973، وخاصة بعد توقيع اتفاقية فصل القوات السورية الاسرائيلية في عام 5791 والتزام القيادة السورية بعدم انطلاق أي عمليات فدائية من الحدود السورية ضد اسرائيل اختفت تماما أخبار العمليات الفدائية التي كانت تحدث منذ سنوات عام 1949 حتى سنوات1973 وإن لم يتوقف تجنيد اللاجئين الفلسطينيين في اللواء العسكري الخاص بجيش التحرير الفلسطيني والخاضع للقيادة العسكرية السورية كما لم تتوقف المنظمات الفلسطينية الصغيرة الرافضة للقيادة الفلسطينية الشرعية في منظمة التحرير الفلسطينية عن تجنيد مجموعات من الشباب في حدود اعداد قليلة والحاقها باجهزتها الخاصة.

والمتابع لدور اللاجئين الفلسطينيين في سورية يلحظ ان هذا الدور قد وصل الى ذروته ثم بدأ يتراجع منذ بداية السبعينات عندما بدأت قيادة سوريا تضيق على كافة النشاطات الجماهيرية الفلسطينية والسورية أيضا، ووضعت قيودا كثيرة على حركة المنظمات الفدائية، وبخاصة في الجانب العسكري ثم أخذ هذا المنحني في الهبوط وخضعت كافة أشكال النشاط الفلسطيني لتعلمات القيادة السورية وقيودها باستثناء التشييع الحاشد لجنازة القائد الفلسطيني أبو جهاد خليل الوزير في 19/4/1988.

في المرحلة الأ ولي كانت اسرائيل تتهم القيادة السورية بأنها هي التي تحرك المزارعين

الفلسطينيين في المناطق المنزوعة السلاح شمال شرقي بحيرة طبرية للقيام بأعمال " تخريبية " مستدعية ردود انتقامية، وكان الجانب السوري يتهم اسرائيل بأنها تدفع بقوات عسكرية الى هذه المنطقة وتطرد سكانها وان ذلك هو مصدر التوتر. وكان مراقبو الأمم المتحدة يسجلون ذلك في تقاريرهم، وفي الفترة السابقة على حرب يونيو عام 1967اتهمت اسرائيل القيادة السورية بتحريض مجموعات من اللاجئين الفلسطينيين على القيام بعمليات فدائية، كما اتهمتها بأنها تأوي في دمشق منظمات فلسطينية تقوم بمثل هذه العمليات، وانها تسلحها وتدربها، وتصاعدت حدة التوتر في ذلك الحين، حتى قامت اسرائيل بهجومها العسكري على الجبهة المصرية والجبهة السورية والضفة الغربية من الأردن واحتلت سيناء والجولان وباقي أراضي فلسطين غربي نهر الأردن.

في المرحلة الثانية، وبخاصة بعد عام 1970تراجع دور اللاجئين الفلسطينيين في سوريا بسبب التحكم الدقيق للسلطات السورية، وفي الوقت نفسه محاولة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها تجنب الصدام مع القيادة السورية بتحريك أي مجموعات فدائية عبر الخطوط السورية أو من اللاجئين الفلسطينيين.

بذلك يكون دور اللاجئين الفلسطينيين في سوريا - في هذا الجانب من الصراع العربي الاسرائيلي قد تراجع عن افراز قيادات ومنظمات فاعلة نشطة الى ورقة تستعملها القيادة السورية في ادارة هذا الصراع، بل واستعمالهم في ادارة نزاعها مع القيادة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وفي المرحلة الحالية التي يدخل فيها النزاع العربي الاسرائيلي كله مرحلة من التفاوض الثنائي وتمتنع القيادة السورية ومعها القيادة اللبنانية عن الاشتراك في أعمال المفاوضات المتعددة بما فيها لجنة شئون اللاجئين، فإن دور اللاجئين الفلسطينيين في سوريا يبدو مجمدا ولا يزيد على كونه ورقة في جيب القيادة السورية لكي تستعملها في الوقت الذي تراه مناسبا لها إما للضغط على منظمة التحرير الفلسطينية وعرقلة أي اتفاق بينها وبين اسرائيل حول هذا الموضوع، أو للمساومة مع اسرائيل أثناء المفاوضات الثنائية فيما بينهما.

الحكم الذاتي الفلسطيني واللاجئون الفلسطينيون:

بوصول عملية التسوية الى مرحلة التنفيذ العملي لاقامة سلطة حكم ذاتي على قطاع غزة ومنطقة أريحا، واحتمال استكمال ذلك على كل أراضي الضفة الغربية المحتلة .. تعود الى الظهور وبشدة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين الموجودين داخل فلسطين المحتلة والذين يحتشد معظمهم في قطاع غزة كما يقيم الباقون في مخيمات الضفة الغربية.

ويثور السؤال حول ما هو مطروح بالنسبة لهؤلاء وعما اذا كان قرار 1949الخاص بالعودة و التعويض ينطبق عليهم أم لا ينطبق، خاصة وانهم جميعا مسجلون في سجلات غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا، ومعظمهم يعتمد الى حد كبير على ما تقدمه من معونات ورعاية.

ومادامت قضية اللاجئين بشكل عام مؤجلة الى المرحلة الثانية من المفاوضات فان الاجابة على هذا السؤال تبدو غير ملحة. ولكن هناك اقتراحات يحظي بعضها باجماع الأطراف بضرورة البدء في تحسين الأحوال المعيشية للاجئين ومخيماتهم كواجب انساني أو كخطوة أولي في مخطط تسوية بعيد المدي. وهنا يثور السؤال: هل لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في مناطق الحكم الذاتي نصيب في هذه المشاريع أم لا؟

وقد يمكن التحايل على الاجابة بادماجهم في المشروعات العامة للتنمية والتطوير التي يجري

اعدادها والتي سيتم تمويلها من الدول المانحة دوليا ومن البنك الدولي دون تحديد "موقعهم القانوني"، ولكن القفز - أو تأجيل تحديد هذا الموقع القانوني - لن يحل المشكلة فلهم على أي حال اختيار حق التعويض عن ممتلكاتهم وأموالهم التي ضاعت ويمكن باضافة هذه التعويضات على أموال المساعدات والمعونات المقدمة لمناطق الحكم الذاتي تخفيف معاناتهم وتسهيل اشتراكهم في الحياة على قدم المساواة مع الفلسطينيين غير اللاجئين.

ومن المفارقات ان الا ستقرار السياسي المترتب على اقامة سلطة الحكم الذاتي، أي الكيانية الفلسطينية والذي من شأنه أن يجعل الاسرائيليين يفكرون في أن ذلك حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين اذ تنتفي في هذه الحالة شبهة التوطين خارج الوطن، يمكن أن يؤدي - أي هذا الاستقرار السياسي - الى تعميق عوامل الاحتكاك والصراع بين اسرائيل وفلسطين. وقد أبدي هذه الملاحظة منذ خمس سنوات تقريبا كاتب متخصص في شئون الشرق الأوسط شارك في ندوة دولية انعقدت في لندن حول اللاجئين وغير اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية ونشرت وقائعها في مجلة دراسات اللاجئين.

يقول دافيد مكدال في بحثه المعنون صورة للسكان في الضفة الغربية وغزة "تقدر اسرائيل ان المتطلبات العملية تعني أنه لا يمكن عودة أي لاجئين. ومع ذلك فربما كان عليها ان تختار بين أن تعيش بجوار كيان فلسطيني لا يمكنه واقعيا ضمان الاستقرار أو العلاقات السلمية داخل حدود خط الهدنة عام 1994، وبين أن تعدل هذا الخط لتوفر للسكان اللاجئين مساحة تسمح برمزية العودة وضمان شروط معقوله للحياة يمكن أن تضمن لاسرائيل الأمن على المدي الطويل.

وتكشف هذه الملاحظ المبكرة عن التغير المتوقع والمضروري في تصور مفهوم الأ من القومي/ القطري الفلسطيني بعد بدء تنفيذ اتفاقية غزة - أريحا أولا واقامة سلطة الحكم الذاتي على الأرض الفلسطينية، إذ إن ذلك معناه دخول عوامل جديدة في تقدير المواقف الفلسطينية، وفي تقدير التهديدات التي يتعرض لها هذا الكيان الفلسطيني الجديد، وقد أصبح من بينها تهديد داخلي نابع من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السيئة لمئات الآلاف من اللاجئين الذين يتوقعون من السلطة الجديدة تحسين أحوالهم والذين تتزايد توقعاتهم لتحقيق الجانب السياسي من مطالبهم وأحلامهم التي عاشوا بها منذ نصف قرن تقريبا.

الهوامش:

1. عبد الوهاب كيالي - موسوعة السياسة - مؤسسة الدراسات العربية.
2. عبد المنعم المشاط، نظرية الامن القومي العربي المعاصر دار الموقف العربي القاهرة 1989 ص29.
3. الامانة العامة جامعة الدول العربية نشرة موزعة على الاعضاء غير منشورة القاهرة 21/7/1993.
4. علي الدين هلال الوجدة والامن القومي العربي السنة الثانية العدد 11،12 سبتمبر1979،ص100، نقلا عن عبد المنعم المشاط نظرية الامن القومي العربي المعاصر دار الموقف العربي 1989،ص29.
5. علي الدين هلال تحديات الامن القومي في العقد القادم عمان منتدى الفكر العربي ابريل 1986

26-27 نقلا عن اجلال رافت الامن القومي العربي ومنطقة القرن الافريقي مركز البحوث والدرسات السياسية سلسلة بحوث سياسية 65 كلية الاقتصاد جامعة القاهرة مايو 1993 ص 38.

6. اجلال رافت الامن القومي العربي ومنظمة القرن الافريقي المصدر السابق.
7. حامد ربيع نظرية الا من القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الاوسط دار الموقف العربي القاهرة 1984.
8. عبد المنعم المشاط نظرية الامن القومي العربي المعاصر مصدر سبق ذكره 31-33.
9. عبد العظيم رمضان اكذوبة الامن القومي العربي الاهرام القاهرة9/4/1994
10. عبد المنعم المشاط حقيقة الامن القومي العربي الاهرام القاهرة 14/4/7994 ص44
11. عبد المنعم المشاط نظرية الامن القومي العربي العاصر مصدر سبق ذكره ص44 .
12. عبد المنعم المشاط مصدر سبق ذكره ص51.
13. المصدر السابق ص51.
14. المصدر السابق 53.
15. المصدر السابق ص54.
16. يطلق على هؤلاء الذين تركوا فلسطين اثناء وبعد حرب عام 1967 اسم النازحين تميزاً اللاجئين الذين تركوها عام 1948 وقد اصدر مجلس الامن قرار خاصا بالنازحين هو القرار 237(1967)يقضي بعودتهم الى ديارهم فورا.
17. عبد المنعم المشاط مصدر سبق ذكره.
18. الحياة اللندنية4/5/1994,.
19. الاهرام القاهرة 11/5/1994.ص6.
20. جوزيف الفر هموم اسرائيل الامنية في عملية السلام انترنا شيونال افريزمجلد 7 رقم 102 ابريل 1994 الانجليزية.
21. لورانس تال نهاية الاردن نشرة ترجمات سياسية عدد 4،1994 مترجمة عن فصيلة فورين افريز مجلد 73 عدد 25 نوفمبر ديسمبر 1993 مركز التخطيط الفلسطيني م. ت. ف. تونس 1994.

22. المصدر السابق.
23. المصدر السابق .
24. جلين فرانكل الحرب الاخرى في الشرق الاوسط الصراع حول القيم واشنطن بوست 24 فبراير 1991(ترجمة خاصة)
25. لورانس تال نهاية الاردن مصدر سبق ذكره.
26. ستانلى فيشر تحقيق الرخاء الفلسطيني ترجمات سياسية 10/1994 ترجمة عن فورين بوليس عدد 93 شتاء 93/1994 مركز التخطيط الفلسطيني م. ت. ف. تونس ابريل 1994.
27. انظر اسعد رزوق اسرائيل الكبرى دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني بيروت لبنان منظمة التحرير الفلسطينية مركز الابحاث 581-ص 593،1968 .
28. انظر للمزيد من ذلك كريم بقرادوني لعنة وطن من حرب لبنان الى الخليج بيروت لبنان عبر الشرق للمنشورات بلا تاريخ ض 157،187.
29. المصدر السابق.
30. جوروج قرم لبنان لماذا لا يطالب بتعويضها عن الاضرار التي لحقت به من اجراء الصراع العربي الاسرائيلي الحياة الدولية 17/9/1993.
31. يتحدث بقرادوني في كتابه "لعنة وطن" عن مذكرة قدمتها القوات اللبنانية (الكتاب) لوزارة الخارجية الفرنسية جاء فيها "ان اللبنانيين يرفضون قطعياً أي مشروع يهدف الى توطين الفلسطينيين في لبنان" بقرادوني، المصدر السابق، 167.